

آفاق بترول شرق المتوسط

فؤاد السنيورة*

ممارسة لبنان نشاطاته النفطية تبدأ بتأكيد وجود الاحتياط النفطي

بداية أود أن أعبر عن سعادتي بوجودي معكم اليوم، لأبادر بعدها إلى القول أنني، وفي ضوء الملاحظات التي استمعت إليها والأفكار التي طرحها السادة المحاضرون، سأعلق عليها في ضوء التجربة العملية في هذا القطاع الحيوي، والتي مررت بها شخصياً يوم كنت رئيساً للحكومة اللبنانية بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، ومن خلال استمراري ومزاويتي العمل في الشأن العام كرئيس لكتلة المستقبل النيابية. كما يسعدني أن أتحدث إليكم بوجود سعادة سفيرة قبرص الموجودة معنا اليوم، لأن هذه الأمور المطروحة تتعلق أيضاً بالدور الذي كان لقبرص في تلك المرحلة، وفي الوقت الحاضر كذلك. سأتناول في حديثي عدداً من المسائل التي طرحت، وسأبدأ بكيفية تطور علاقة لبنان بدولة النروج، وبموضوع ترسيمه حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إليه، وبالمبادئ التي ارتكز إليها في تقسيم الرُّقَع (البلوكات) في منطقته الاقتصادية الخالصة، وكيفية ممارسته أنشطته النفطية، وأيضاً في مسألة تحديده حصته من الإيرادات التي يمكن أن تؤول إليه من هذه الأنشطة النفطية. بعد ذلك سأنظر فيما يجري طرحه في مسألة فكرة إنشاء شركة النفط الوطنية ومسألة الصندوق السيادي، ثم مسألة التركيز على مبادئ الحوكمة والإفصاح في هذا القطاع، والتي هي من القضايا الأساسية التي يجب أن يجري تأكيدها.

أولاً: التعاون مع دولة النروج

أبدأ حديثي بما حدث في سنة ٢٠٠٦: جرت اتصالات بين لبنان وقبرص في مطلع تلك السنة من أجل العمل على تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من البلدين، وتحديد العمل على تحديد الخط الفاصل بينهما، أو ما يسمّى "الخط الوسط" (The median line). وكان لبنان في ذلك الوقت أيضاً يجري الاتصالات مع الجانب النروجي لوضع صيغة التعاون بين لبنان والنروج.

* رئيس سابق للحكومة اللبنانية.

لماذا قصدنا النروج؟ لأنها أكثر بلد في العالم تجمعت لديه خبرات راكمها على مدى عقود، وتتعلق بالتنقيب واستخراج المواد النفطية من البحر، ولأن لديها تجربة ناجحة جداً في التنقيب والاستخراج، وفي كونها تمتلك إدارة رشيدة لهذا القطاع، وصاحبة خبرة وتجربة ناجحة في إدارة الصندوق السيادي من حصيلة وارداتها من المواد النفطية.

ومما أخذناه في الاعتبار في هذا الصدد أن هذا البلد ليس لديه تاريخ استعماري، وقد ساهم على مدى أعوام طويلة في المشاركة في قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني، وبالتالي نجحنا باسم لبنان في أن نبني مع حكومة هذا البلد الصديق علاقة صحية وثيقة مبنية على التعاون الصحيح والصداقة العميقة، من دون أن يكون هناك أي تكلفة على الجانب اللبناني لما يمكن أن تقدمه النروج إلى لبنان من مساعدات. بل على العكس، فإن حكومة النروج قدمت للبنان على مدى تلك الأعوام، وما زالت حتى اليوم، ومنذ أن اتفقت أنا مع رئيس الحكومة النروجية الذي زار لبنان في سنة ٢٠٠٦، تقدّم مساعدات مهمة وأساسية. وحفلت هذه العلاقة على مدى الأعوام العشرة الماضية بالخدمات والمساعدات التي قدمتها النروج إلى لبنان، فقد ساعدتنا في تطوير الكفاءات البشرية لدينا. ويجب ألا ننكر هنا أنه لم يكن لدينا في لبنان تاريخ من تراكم الكفاءات والمعارف والمهارات في مجال التنقيب واستخراج المواد النفطية، وخصوصاً في المناطق البحرية، وبالتالي، فإن تلك الخبرات كانت ولا تزال محدودة جداً، ونحن محتاجون، حقيقة، إلى تنميتها بشكل كبير. بناء على ذلك، أردنا أن نطور ونعمّق كفاءاتنا، وأردنا بل حرصنا على أن نشجّع جامعاتنا كي تبادر إلى تطوير الكفاءات والمعارف لدى جيل الشباب اللبناني في هذا الشأن، وهو ما نشهده في هذه الأيام من اهتمام لدى عدد من الجامعات في لبنان بفتح مجال الاختصاص في هذه الحقول.

أردنا أن نطور تلك الكفاءات، وأن تكون مبنية على التجربة الحية، لكن هذه التجربة لم تكن متاحة لنا إلا من خلال النروج. وعلى ذلك، فقد شاركت وفود لبنانية عديدة في كثير من الدورات التدريبية والمؤتمرات التي رعتها النروج، كما حضرت وفود كثيرة أيضاً إلى لبنان من النروج للمساعدة. لقد ساعدنا أولئك المختصون في هذا القطاع في صوغ السياسة النفطية (Petroleum Policy) التي أقرتها الحكومة اللبنانية للمرة الأولى، حين وُضعت هذه السياسة في سنة ٢٠٠٧ موضع التنفيذ، كما ساعدونا في صوغ مشروع القانون الذي أعدّ بشأن استكشاف المواد البترولية واستخراجها وإدارتها، والذي صدر بعد ذلك في سنة ٢٠١٠. كذلك، ساعدنا أولئك المختصون في وضع صيغة اتفاقية الاستكشاف والاستخراج التي من الممكن أن تعتمد مع لبنان الجهات التي يمكن أن تفوز في المزايمة، وفي صوغ مشروع القانون الضريبي الذي يجب أن تتيّناه الحكومة وترسله إلى المجلس النيابي لدراسته وإقراره. هذا كله كان جزءاً من التعاون المثمر بين الدولتين، والذي كان من دون أي تكلفة على لبنان، وأعتقد أن من المفيد للبنان تعزيز التواصل مع النروج في هذا الشأن.

ثانياً: تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان

بالنسبة إلى لبنان وقبرص فيما يتعلق بتحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، فإنه يجب تحديد الخط الوسط بينهما، وهذا أمر يسري في المبدأ بين أي بلدين، ويكون بالتالي بموجب اتفاق ثنائي، ويسمى الخط الوسط. لكن عندما يتشارك بلد آخر مع بلدين في المنطقة ذاتها، لأن له حدوداً مشتركة مع هذين البلدين، فإن الاتفاق على تحديد حدود المنطقة الخالصة، يجب أن يشمل هذا البلد الثالث، وبالتالي يصبح اتفاقاً ثلاثياً، ولا يمكن تحديد حدود تلك المنطقة إلا برضى الأطراف الثلاثة.

لقد قام لبنان بتحديد حدوده الثنائية مع دولة قبرص، لكن عندما وصلنا إلى منطقة الحدود الجنوبية، وكذلك منطقة الحدود الشمالية، اصطدمنا بعقبة أننا لا نستطيع أن نحدد الحدود: لا نستطيع التوصل إلى ما يسمى النقطة الثلاثية مع إسرائيل ما لم نجلس معها، وفي ذلك عقبة كأداء، كما أننا، من جهة ثانية، تمنينا على الجانب السوري آنذاك البحث معنا لتتوصل معنا إلى اتفاق لتحديد الحدود، أي تحديد النقطة الثلاثية، لكن سورية كانت وما زالت متحفظة، ولا تريد توقيع اتفاق مع لبنان في هذا الشأن، ولديها مطالب في لبنان في المنطقة الشمالية تتعدى الحدود التي رسمها لبنان منفرداً لحدود منطقتها الاقتصادية الخالصة في شمال لبنان.

لقد اضطررنا عندها - أي خلال وضع معالم الحدود ما بين لبنان وقبرص - إلى أن ننأى مسافة عن النقطة الثلاثية في الجنوب، وكذلك عن النقطة الثلاثية في الشمال، أي بيننا وبين قبرص وسورية، وبيننا وبين قبرص والأراضي المحتلة. بالتالي، وبناء على هذا الأساس، تحددت النقطتان ١ و٦ بيننا وبين قبرص في الجنوب وفي الشمال، إلى أن يصار إلى إيجاد صيغة لتحديد النقطتين ٢٣ في الجنوب و٧ في الشمال.

طبعاً هذا العمل لم يكن عملاً قام به رئيس الحكومة اللبنانية مع رئيس الحكومة القبرصية، وإنما كان عملاً شارك فيه كثيرون من كل طرف. ففي لبنان تألفت لجنة من عشرة أشخاص يمثلون الوزارات والمؤسسات اللبنانية المعنية كلها، وهي: وزارة الخارجية؛ وزارة الدفاع؛ وزارة الأشغال والنقل؛ المجلس الوطني للبحوث العلمية؛ مدير منشآت النفط؛ رئاسة الحكومة. قامت تلك اللجنة بعملها بناء على دراسات معمقة، ومستندة إلى دراسات وأبحاث دولية، وبعد الانتهاء من تلك الدراسات قدمت تقريرها إلى رئيس الحكومة وإلى مجلس الوزراء، وقد وقّع جميع أعضاء اللجنة مشروع ذلك الاتفاق الذي جرى بين لبنان وقبرص فيما يتعلق بالخط الوسط.

تجدر الإشارة إلى أن نصّ هذا الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص هو ذاته حرفياً الذي وقّعه مصر وقبرص معاً، وهو نفسه الذي وقّعه قبرص مع إسرائيل.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن البند الثالث من هذا الاتفاق ينص على أن أي طرف من الطرفين مجبر على تبليغ الطرف الآخر، وعلى أن يتشاور معه قبل أن يوقع أي اتفاق مع طرف ثالث، الأمر الذي يعني أنه كان على قبرص، وقبل أن توقع مع إسرائيل، أن تتشاور مع الجانب اللبناني فيما يتعلق بالنقطة ٢٣ التي هي النقطة الثلاثية بين لبنان وقبرص والأراضي المحتلة.

وللعلم أيضاً، فإن لبنان وبعدما وقّع تلك الاتفاقية مع قبرص، قام مباشرة بتحديد الحدود الجنوبية مع الأرض المحتلة، والشمالية مع سورية، وذلك من طرف واحد، لأن لبنان لا يستطيع بطبيعة الحال أن يوقع اتفاقية مع إسرائيل، ولم يكن ممكناً له توقيع اتفاقية التحديد مع سورية التي كانت ترفض، وما زالت حتى اليوم، توقيع اتفاق مع لبنان، بل إنها اعترضت ولا تزال تعترض على ما قام به لبنان من تحديد لحدود منطقتة من طرف واحد. بعد ذلك قمنا مباشرة بإيداع الأمم المتحدة نتيجة ذلك التحديد.

أشير هنا أيضاً إلى أن إسرائيل قامت عقب ذلك بالاعتراض على التحديد المنفرد للبنان لحدود منطقتها الاقتصادية الخالصة التي هي في الجنوب النقطة ٢٣، كما اعترضت سورية على النقطة ٧ التي حددها لبنان في الشمال.

ما جرى بعد ذلك هو أن الجانب القبرصي هو الذي نكث بالاتفاق مع لبنان، وبأدر إلى توقيع اتفاقية مع إسرائيل من دون أن يتشاور مع الجانب اللبناني في هذا الشأن بحسب نص الاتفاقية الموقعة بين لبنان وقبرص. وللحقيقة، التقيت لاحقاً وزير الخارجية القبرصي في قبرص عندما كنت

في زيارة للمشاركة في ندوة هناك، وقال لي آنذاك إن بعض المسؤولين المعنيين في قبرص زار لبنان، ربما في بداية سنة ٢٠١١، وفي وقت لم تكن قد تشكلت الحكومة اللبنانية، وإن أولئك المسؤولين لم يتمكنوا من الاجتماع بأي طرف لبناني رسمي، وبالتالي فإنهم اضطروا إلى توقيع الاتفاق مع إسرائيل من دون استشارة لبنان.

لكن هذا ليس عذراً مقبولاً على الإطلاق، فالتشاور ملزم لكلا الفريقين، أي لكل من لبنان وقبرص، بمعنى أن أيّاً منهما لا يستطيع أن يوقع أي اتفاق مع أي طرف ثالث من دون التشاور مع الطرف الآخر قبل توقيع الاتفاق.

الإشكالية التي وصلنا إليها الآن، ولا سيما بعد النكوث القبرصي، هي أن هذا الأمر يجب أن يكون محط مفاوضات بين قبرص ولبنان. ومن جهة أخرى، فإن الطريقة الأفضل لتحديد الحدود بين الأطراف الثلاثة في الجنوب هي العودة إلى الاستعانة بالأمم المتحدة، ونحن لا نتعسف في هذا الأمر، إذ ليس هناك أي وسيلة أخرى.

ومع تقديرنا للدور الذي تقترحه الولايات المتحدة التي سعت لإيجاد توافق على مسألة تحديد الحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان مع الأراضي المحتلة باقتراحها تقسيم المنطقة ما بين النقطة ١ والنقطة ٢٣، ومساحتها ٨٦٠ كم^٢ تقريباً، على نحو يعطي ٥٣٠ كم^٢ للبنان و٣٣٠ كم^٢ لإسرائيل، فإن هناك مصاعب عديدة تكتنف هذا الأمر، والحل المنطقي هو في تأكيد دور الأمم المتحدة في هذا الأمر. وفي هذا الشأن، نستطيع العودة إلى القرار ١٧٠١ في بنده العاشر الذي ينص على أن هناك إمكاناً للبنان في أن يطلب من الأمم المتحدة أن تساعد في عملية تحديد حدوده. والقرار الأممي لا يحدد الحدود البرية فقط، بل يفهم منه أنه يعني الحدود البرية والبحرية أيضاً.

وقد بادرت أنا شخصياً إلى إرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤، متمنياً عليه المساعدة والاستعانة بما ينص عليه البند العاشر من القرار ١٧٠١، وأجريت أكثر من اتصال هاتفي ومباشر معه ومع نائبه، وما زال الموضوع محط متابعة.

علاوة على ذلك، بادرت الحكومة اللبنانية لاحقاً إلى تشكيل لجان جديدة لدراسة ما توصلت إليه الحكومة اللبنانية سابقاً في تحديد الخط الوسط مع الجانب القبرصي وتحديد النقطتين ٢٣ و٧، وكانت النتيجة أن اللجان الجديدة التي ألفتها الحكومة اللبنانية أكدت النتائج التي كانت قد توصلت إليها اللجنة الأولى بتحديد حدود هاتين النقطتين.

وأنا هنا، ومن هذا المنبر، أؤكد أن أعضاء اللجان العشرة الموقعين على المحضر عندما أتوا لاستشارتي في لحظة اتخاذ القرار، وخصوصاً فيما يتعلق بالنقطة ٢٣، التزموا بالتعليمات المعطاة لهم بأن يكونوا جد متحفظين ومتشددين (instructions to adopt the most aggressive approach)، عندما يتعلق الأمر بتثبيت حدودنا الجنوبية.

ثالثاً: مسألة تقاسم الإيرادات

بالنسبة إلى هذا الموضوع هناك مثل إنجليزي يقول: There are hundred ways to skin a cat. المهم هنا هو الحصيلة التي ستأخذها الدولة من قطاعها النفطي عند كل تلزيم لكل رقعة أو بلوك. فمن حيث المبدأ كل دولة لها ظروفها وقوانينها وإحراجاتها، وعلينا فيما يتعلق بلبنان أن نصل الحل الذي يكون الأفضل بالنسبة إلينا. ولقد تعلمنا درساً في علم الاقتصاد يسمى -point of indifference، أي أننا نريد الوصول إلى النقطة التي يتساوى فيها الأمر لدى المستثمر الأجنبي بين

الاستمرار في إبداء رغبته في الاستثمار، أو إرادة الانسحاب من الاستثمار. لماذا؟ لأنه عند تلك النقطة يرى المستثمر المحتمل محاسن الاستمرار أو الاعتذار، حين يرى أن الأمر لم يعد مفيداً له. ونحن نريد الوصول إلى الحد الذي يوصلنا إلى النقطة التي تكون الأكثر مردودية لمجموع المصادر الإيرادية كلها، أكان ذلك من الإتاوة (royalty)، أم في الربح النفطي (profit petroleum)، أم في الضريبة على الأرباح المحققة لدى المستثمر.

وهنا علينا أن ننظر إلى الأمور بنظرة شمولية تعطينا الحل الإجمالي الأفضل، وبالتالي علينا قراءة الأمور من هذه الزاوية، لا أن نختار جانباً من الجوانب ونقتصر في المقارنة على هذا الجانب المعمول به حصراً في بلد آخر، وإغفال المصادر الأخرى المتوقعة من الاتفاق مع المستثمر. فمثلاً في النروج يقتصرون في تحصيل إيراداتهم من قطاعهم النفطي على الضريبة على الأرباح، ويطبّقون نسبة ضريبة تفوق ٧٥٪. وعندما نقارن بين ما هو مقترح لدينا بشأن الضريبة على الأرباح، وبين ما تطبّقه النروج، نجد أنها يمكن أن تكون في لبنان مثلاً، ٢٥٪، وهنا ستقوم القيامة عندنا في لبنان بأن هناك غبناً يلحق به، لأننا نطبّق معدل ضريبة أقل مقارنة بما هو معمول به في النروج، أو في قبرص، أو في إسرائيل مثلاً.

المقارنة هي مقارنة الكل مع الكل مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أيضاً المخاطر في حال لم يكن هناك نتائج مشجعة بالنسبة إلى وجود احتياطات بترولي ثابت في المنطقة العائدة إلى لبنان (down-side risks). وأعتقد هنا أن هذه المقاربة هي المقاربة الصحيحة التي يجب اتباعها، وليس أي مقاربة أخرى لتحديد سلة الإيرادات المرتقبة من العلاقة مع هذا المستثمر في هذا القطاع، ومن المصادر كافة.

رابعاً: تحديد عدد الرُّقَع (البلوكات) للمنطقة الاقتصادية الخالصة

التي سيصار إلى عرضها للتزيم استناداً إلى دفتر

الشروط لعمليات الاستكشاف والاستخراج

قامت الهيئة الناظمة بتقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى عشرة بلوكات، وذلك استناداً إلى معايير معينة جرى تحديدها بناء على جملة من التبريرات، وهي قد تكون الأفضل لظروف لبنان، وللشروط الموضوعية التي تحدد كيفية استرجاع الدولة لأقسام منها في فترات محددة. وإذا كان هناك من أفكار أفضل فليتقدم صاحبها بها. وبالنسبة إليّ، فإن الحكمة من حيث المبدأ تقضي بعرض مجموعة لا يتعدى عددها ثلاثة أو أربعة بلوكات للتزيم، على ألاّ يصار إلى تزيم أكثر من بلوكين في البداية. لكن عليّ هنا أن أستدرك وأقول إنه نظراً إلى طبيعة الأوضاع اللبنانية، والميل لدى اللبنانيين إلى تطييف أو مذهبة أي أمر، فإن من الأفضل أن يصار إلى طرح البلوكات العشرة كلها للتزيم، على ألاّ يلزم لبنان في المحصلة، وفي المرحلة الأولى، أكثر من بلوكين في ضوء الشروط الفضلى المعروضة.

لقد حددت الهيئة الناظمة الأسباب التي دعته إلى ذلك، علاوة على أسباب تكبير البلوكات، ومتى تستعاد أقسام منها من طرف الدولة، لكن الأمر المهم اليوم هو أن علينا أن نعترف بأنه ليس لدينا كفاءات وافية، وبالتالي، فإن علينا أن نتقدم بحكمة وتبصّر على مسارات هذا القطاع، وبصورة

متوازنة مع التقدم على صعد توفر المهارات والخبرات والضوابط الضرورية لإدارة هذا القطاع. كذلك، فإنه ليس لدينا الإمكانيات المالية ولا القدرات الإدارية اللازمة، وعلينا أن ندرك أيضاً أن الأسواق متغيرة إلى حد بعيد، وبالتالي، عندما نبدأ بمسألة التلزم، فإن علينا أن نلجأ إلى الاختيار بطريقة واقعية تجنباً للإحراجات اللبنانية المناطقية بين منطقة وأخرى. أرى أنه ربما يكون من الأفضل عرض المناطق العشر مرة واحدة، لكن مع عدم تلزم أكثر من منطقة أو اثنتين، لأن ذلك سيمنح لبنان الوقت لتطوير خبراته ومهاراته ومجالات معرفته في هذا القطاع، وأن يتبين الحقيقة بشأن حجم الاحتياط المؤكد للعودة إلى عرض مناطق أخرى.

خامساً: مسألة إنشاء شركة النفط الوطنية

بالنسبة إلى هذا الموضوع، أقول مجدداً إن لبنان بلد ليس لديه أي نموذج ناجح للإدارة الرشيدة فيما يتعلق بإدارة الشأن العام، كي يتخذ معياراً يرتكز إليه في تأسيس شركة وطنية للنفط الآن. أنا شخصياً، ومن حيث المبدأ، أريد بقوة أن يكون لدينا شركة وطنية للنفط البارحة قبل اليوم، لكننا حقيقة غير مستعدين لذلك، وليس في إمكاننا القيام بذلك، لا إدارياً ولا مالياً ولا مؤسساتياً. لكن لنأخذ مثلاً، النروج كنموذج، أو أي بلد آخر لم يكن لديه الخبرات، وسنرى أن النروج لجأت إلى تأجيل عملية إنشاء الشركة الوطنية إلى الفترة التي بات لديها الخبرات والكفاءات والإمكانات اللازمة، واعتمدت التلزم بالتدرج للمساحات المتاحة لديهم. لبنان يستطيع أن يعتمد، ومن مصلحته أن يعتمد الأسلوب إياه في التلزم المتدرج، ويمكن بعد ذلك أن يصار إلى إنشاء شركة وطنية في ضوء تطور وتنامي الخبرات والكفاءة الإدارية السليمة والرشيدة وتنامي القدرات المالية، ولذلك أنا أنصح بعدم خوض هذه المغامرة الآن.

سادساً: في مسألة التنقيب والاستخراج من مناطق برية

فيما يتعلق بإصدار قانون خاص جديد يشمل التنقيب والاستخراج برّاً، فإنه يجب التوضيح أن القانون الحالي حين صدوره اقتصر على معالجة مسألة التنقيب والاستخراج بحرّاً. ولذلك أرى أن يصار إلى تعديل القانون كي يشمل التنقيب والاستخراج من البر أيضاً، إذ ليس هناك مصلحة في أن يكون هناك إدارة ثانية لإدارة قطاع المواد النفطية برّاً، هذا إن كان مثل هذه الإدارة موجوداً، لأن لبنان لا يملك الكفاءات ولا الخبرات لوضع أجهزة جديدة من أجل الاستكشاف عبر البر، ولهذا فإن من الأفضل أن تشمل الإدارة الحالية الاستكشاف بحرّاً وبرّاً.

سابعاً: الصندوق السيادي

بالنسبة إلى هذا الموضوع، ليكن واضحاً لدى الجميع أنه ليس هناك تأكيدات بوجود احتياط مؤكد للغاز في لبنان بعد، مع وجود مؤشرات جيدة إلى ذلك، لكن هذا ليس مؤكداً حتى الآن، ولا يمكن تأكيده إلا من خلال الحفر. كذلك، وإلى أن يبدأ لبنان بالاستفادة من هذا الاحتياط المالي لإنشاء الصندوق السيادي، فإن ذلك لن يكون ممكناً قبل سبعة أعوام تقريباً من تاريخ ثبوت الاحتياط المؤكد (proven reserves)، وهو أمر يتطلب الحفر في المرحلة الأولى كي يثبت لدينا هذا الموضوع، وعندها

نستطيع أن نقول إن لدينا احتياطاً، ونستطيع أن نستخرجه، لكن استخراجها سيتطلب عدة أعوام قبل أن يبدأ لبنان بتحصيل حصته من تلك الواردات، وبالتالي ليس علينا اليوم أن نخترع أسباباً للاختلاف فيما بيننا. لنتفق أنه يجب أن يكون لدينا صندوق سيادي كما هو ثابت في نص القانون الحالي، وبعدها لنهدأ قليلاً على صعيد هذا الأمر ريثما نتثبت من وجود الاحتياط المؤكد، وعندها يكون التوتر قد هدأ لدى جميع الفرقاء، وعادت الدولة لتتثبت حضورها ودورها وهيبته من أجل ضبط هذا الصندوق السيادي.

اليوم هناك خلافات بشأن هذا القطاع الذي لم يُكتشف بعد، في الوقت الذي يتعين علينا أن نبدأ بموضوع الاستكشاف والاستخراج، وخصوصاً أن لدينا فترة زمنية نستطيع خلالها أن نطور كفاءاتنا ومعارفنا وخبراتنا، وبالتالي أن نحقق توافقاً بين الفرقاء اللبنانيين كافة. طبعاً هذا حق لجميع اللبنانيين أن يساهموا في التعبير عن آرائهم ومواقفهم، لكن لا مبرر الآن لاختراع خلاف إضافي بين اللبنانيين وقبل أن نتثبت من وجود احتياط بترولي مؤكد.

ثامناً: مسألة الحوكمة والإفصاح

هناك اتفاقية أرى وجوب أن ينضم إليها لبنان أيضاً، هي "مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية" (The Extractive Industries Transparency Initiative/EITI). لقد ذكرنا موضوع الحوكمة وهو أمر ضروري ومهم جداً، وبالتالي يجب الإسراع في إقرار الانضمام إلى هذه الاتفاقية التي تشجع على الشفافية والإفصاح في هذا القطاع النفطي.

تاسعاً: القانون الضريبي (taxation law)

بالنسبة إلى هذا الموضوع، فإن معدلات الضريبة ستكون حتماً مختلفة عن الضريبة الموجودة حالياً، يعني ليس ١٥٪. وكان وزير الطاقة والمياه قد أرسل إليّ مشروع قانون في سنة ٢٠١٣، وأنا قدمت له اقتراحاً يتعلق بهذا الموضوع كي تتحقق العدالة بين جميع الشركات التي يمكن أن تتقدم، ولتتساوى جميعاً أمام القانون فلا يكون هناك تمييز بينها، ولا سيما لمصلحة الشركات التي تنتمي إلى دول وقّعت اتفاقيات تلافية الازدواج الضريبي مع لبنان.

أردت أن أوضح هذه النقاط الأساسية بشأن تاريخ وواقع العلاقة بيننا وبين النروج وباقي الدول، وقد عرضت أميركا المساعدة وطرحت فكرة تقريبية هي ٥٣٠ كيلومتراً مربعاً للبنان، و٣٣٠ كيلومتراً مربعاً لإسرائيل، وأنا أطرح فكرة تأكيد دور الأمم المتحدة لترسيم هذه الحدود.

إسرائيل وزعت رُقعها وبلوكاتها على أساس الخط اللبناني النقطة ٢٣، وهي تطالب بالحدود من هذه النقطة، وبدأت بالتنقيب. وعلينا واجب أن نسرّع في عملية التوصل إلى اتفاق فيما بيننا، أكان ذلك بقرار من مجلس الوزراء بتوزيع هذه الرقع، أولاً، أم بالموافقة على الاستكشاف والتنقيب وإرسال القانون العائد إلى ضرائب الدخل على الشركات البترولية، إلى مجلس النواب لإقراره، ثانياً.

خلال الفترة الماضية لم تكن الحكومة فاعلة، ومجلس النواب أراد أن يأخذ دور الحكومة، وبالتالي ضاعت الأمور. أتمنى أن تعود الأمور إلى نصابها وتتعاون المؤسسات الدستورية فيما بينها، كما أمل اليوم بعد تأليف الحكومة الجديدة بأن تعود السلطات الدستورية إلى موقعها كي يستقيم العمل الدستوري والمؤسسي في لبنان. ■